

تاء التأنيث في الأسماء والصفات

بلقاسم علوي

قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر - بسكرة، belkacemaloui66@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/09/29

تاريخ المراجعة: 2019/07/09

تاريخ الإيداع: 2020/05/28

ملخص

يطرح هذا الموضوع قضية تاء التأنيث في الأسماء والصفات في اللغة العربية، من خلال النظر في دلالة بعض الأبنية الصرفية، التي تظهر منطق اللغة الذكي، ومحاولة تفسير ما قد ينسب إلى اللامنطق اللغوي، وذلك بإعادة مساهلة بعض النتائج التي اعتمدها الباحثون على منهج تاريخي، يسعى إلى تفسير الظاهرة من خارج اللغة حين عقد مقارنة بين اللغة العربية واللغات السامية، وهو ما أوهم الباحثين بالتناقض تارة، وبالغموض أخرى.

الكلمات المفتاحية: تأنيث، أسماء، صفات، بناء صرفي، لغات سامية.

*Feminization of Nouns and Adjectives***Abstract**

The topic deals with the issue of feminization of Nouns and Adjectives in the Arabic language by examining the significance of some morphological structures which show the intelligent logic of the language. and tries to find an explanation of what may be attributed to linguistic illogic, through questioning some of the previous results in which researchers relied on a historical approach that compares Arabic with other Semitic languages. This is what mislead researchers, how sow it sometimes as contradiction and other times as ambiguity.

Key words: *Feminiation, nouns, adjectives, morphological structure, semitic languages.*

*Féminisation des noms et adjectifs***Résumé**

La présente étude soulève la question de la féminisation des noms et des adjectifs dans la langue arabe, en examinant la signification de certaines structures morphologiques qui montrent la logique intelligente du langage et en essayant d'expliquer ce qui peut être attribué au raisonnement linguistique, en remettant en question certains des résultats dans lesquels les chercheurs se sont appuyés en adoptant une approche historique, tout en cherchant à expliquer le phénomène de l'extérieur de la langue lorsqu'il s'agit d'une comparaison entre la langue arabe et les langues sémitiques, ce qui a obligé les chercheurs de recourir parfois à la contradiction, et d'autres fois à l'ambiguïtés.

Mots-clés: *Féminisation, noms, adjectifs, construction morphologique, langues sémitiques.*

لتفريق بين الذكر والأنثى قضية نشأت مع خلق الإنسان، وليست اكتشافاً أو فتحاً علمياً يمكن أن ينسب إلى مرحلة من مراحل التاريخ البشري، وكما أدرك الإنسان ذاته، فإنه لم يجد عناء في التمييز بينه وبين الموجودات الأخرى، التي تظهر فيها علامات الذكورة والأنوثة، سواء كانت آدمية أو حيوانية.

ومنشأ القسمة اللغوية الثنائية (مذكر/ مؤنث)، يعود إلى انقسام الجنس انقساماً حيوياً طبيعياً، إلى ذكر وأنثى، ثم جرت هذه القسمة لتتطال ما لا علاقة له بالذكورة أو الأنوثة. فمن الموجودات ما تعاملت معه اللغة على أنه مذكر، وإن لم يكن له مؤنث من جنسه، ومنها ما تعاملت معه على أنه مؤنث، وإن لم يكن له مذكر من جنسه، وقد يُطلق على أشخاص ذكور كلمات مؤنثة نحوياً، نحو: (رحالة، علامة، خليفة)، أو يُطلق على أشخاص إناث كلمات مذكّرة نحوياً، نحو: (ناشر، طالق، مريض)، وقد يُؤتى بالكلمة فتُطلق على الجنسين (الذكر والأنثى)، نحو: (صباح، جهاد). وهذا ما جعل مقولة الجنس في رأي الباحثين، أبعد المقولات النحوية عن المنطق العقلي، وأكثر أبواب النحو غموضاً. يقول برجستراسر: «والتأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلها عديدة مشكلة»⁽¹⁾. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تفرض نفسها بشكل صارم لا يقبل الغلط، فـ «من ذكّر مؤنثاً، أو أنث مذكراً، كان العيب لازماً له، كلزومه من نصب مرفوعاً، أو خفض منصوباً»⁽²⁾. وليس الأمر يقتصر على العرب وحدهم، يقول فنديريس: «وليس هناك من غلطة تصدم السامع من فم أحد الأجانب، أكثر من الخلط في الجنس، فإذا ما تجاوز تكرارها تعدّر فهم الكلام»⁽³⁾.

1- تاء التأنيث المفتوح ما قبلها:

هي تاء تدخل على اسم تامّ الفائدة، لإحداث معنى آخر وهو التأنيث⁽⁴⁾، ولهذا فهي لا تسقط في التصغير، لأنّ في إسقاطها فوات معنى التأنيث، وهي مميّز التأنيث الأكثر شيوعاً في اللغة العربية. يقول السيرافي: «وليست الهاء كالألف في التأنيث، لأنّ منزلة الهاء منزلة اسم ضمّ إلى اسم، ومنزلة الألف منزلة حرف صيغ مع الاسم، كبعض حروفه»⁽⁵⁾. والغالب دخولها على الأسماء المعربة، نحو: فاطمة وعائشة، وتتحرك بحركات الإعراب الثلاث: الفتحة، والضمّة، والكسرة. وقد تدخل على المبنيات، كما في: منة⁽⁶⁾. والأصل في لحاق التاء الأسماء تمييز المؤنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات.

وفي تاء التأنيث مذهبان:

- الأول: مذهب البصريين، وهو أنّ التاء هي الأصل والهاء بدل منها، يقول سيبويه: «أما الهاء فتكون بدلاً من التاء التي يؤنث بها الاسم في الوقف، كقولك: "هذا طلحة"»⁽⁷⁾. ويقول المبرد: «الهاء تبدل من التاء الداخلة للتأنيث؛ نحو، نخلة، وتمرة، إنّما الأصل التاء، والهاء بدل منها في الوقف»⁽⁸⁾، ويستدل ابن يعيش على ذلك بقوله: «الوصل ممّا تجري فيه الأشياء على أصولها، أمّا الوقف فهو من مواضع التغيير»⁽⁹⁾.

- الثاني: مذهب الكوفيين، وهو أنّ (الهاء) هي الأصل، و(التاء) بدل منها⁽¹⁰⁾.

أشار رمضان عبد التواب إلى أنّه لا توجد علاقة صوتية بين (التاء) و(الهاء)، والقول بأنّ (التاء) تقلب هاء في الوقف، إنّما هو نظر إلى النتيجة النهائية، يقول: «وإنّما تطوّر المسألة أنّ (التاء) سقطت حين الوقف على المؤنث، فبقي المقطع السابق عليها مفتوحاً ذا حركة قصيرة، وهذا النوع من المقاطع تكرهه العربية في أواخر الكلمات، فتجنّبها بإغلاق المقطع عن طريق امتداد النفس بهاء السكت، وهكذا يبدو الأمر كما لو أنّ تاء التأنيث قد قلبت هاءً، على أنّ التاء قد سقطت لعلّة»⁽¹¹⁾. وواقفه على ذلك إميل بديع يعقوب، بقوله: «وعندنا أنّ التاء

أصلية، ولكنها ليست أصلاً للهاء، أما الهاء التي ينطق بها عند الوقف، فقد جيء بها لإغلاق المقطع المفتوح عند الوقف»⁽¹²⁾.

وفي رأي وقفنا عليه لإبراهيم أنيس يقول: «الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمّى التاء المربوطة، فليس يوقف عليها بالهاء كما ظنّ النحاة، بل بحذف آخرها، ويمتدّ النفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة)، فيخيّل للسامع أنها تنتهي بالهاء»⁽¹³⁾. ولسنا ندري إن كان هذا الوصف، يوافق منطوق العرب في زمن السليقة، أم إنه حمل على ما ننطق به نحن في زمننا، لأنّ القول بأنّ (السامع يخيّل إليه) - على ما ذكر إبراهيم أنيس- قد يصدق على عموم الناس، وليس على علماء لغة، وصفوا لنا لغتهم التي يتكلمون بها.

إننا نقول هذا مستبعدين هذه الأحكام التي قررها إبراهيم أنيس، ونقلها عنه غيره، ونعتمد في رأينا على ما جاء في القرآن الكريم، من جمع بين هاء الضمير وهاء التانيث في فواصل الآيات، وبذلك نتبين بوضوح أنّ هاء التانيث هي (هاء)، وليست كما ذكر إبراهيم أنيس. قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ. الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ. يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ. كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾. الهمزة/1-4.

وكذلك جمعت الفواصل القرآنية بين هاء السكت وهاء التانيث، في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ. إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيهِ. فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ. فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ. قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ﴾ الحاقة/ 19-23.

يقول بروكلمان: «وقد احتفظت الآشورية والحبشية، بنهايات التانيث العادية: (t).(at). غير مغيرة. أما العربية، فقد تحولت فيها هذه النهاية في الوقف، أي في نهاية الجملة الواقع عليها النبر بشدة، إلى (ah)»⁽¹⁴⁾.

ومما يشترطه النحاة، أن يكون ما قبل هذه التاء مفتوحاً، يقول السيرافي: «والتاء الزائدة للتانيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة، ويوقف عليها بالهاء، كقولنا دجاجة، وما أشبه ذلك»⁽¹⁵⁾. بل وذهبوا إلى افتراض وجودها وتقديرها في ما هو مؤنث بغير علامة. جاء في أوضح المسالك: «وقد أنشأ أسماء كثيرة بتاء مقدرة، ويستدل على ذلك بالضمير العائد عليها، نحو: ﴿النَّارُ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽¹⁶⁾. ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾⁽¹⁷⁾. ﴿وَأَنْ جَنَحُوا لِلْسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾⁽¹⁸⁾. وبالإشارة إليها ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾⁽¹⁹⁾. وبتبوتها في تصغيره نحو: عيينة وأذينة، أو فعله، نحو: ﴿وَلَمَّا فَصَلَ الْعِيرُ﴾⁽²⁰⁾، ويسقطها من عدده، كقوله: وهي ثلاث أذرع وإصبع»⁽²¹⁾.

ومن الباحثين المعاصرين من استبعد علامات التانيث (التاء، والألف الممدودة والمقصورة) من أن تكون دالة على التانيث، وربط علاقة التانيث بالفتحة التي تسبق التاء والألف. يقول إبراهيم السامرائي: «لا علاقة بين الهاء أو (التاء) علامة للتانيث، وبين الألف مقصورة وممدودة علامة أخرى للتانيث من الناحية الصوتية، وليس في نحو اللغات السامية هذه الألف مقصورة أو ممدودة علامة للتانيث، إلا ما كان في السريانية من وجود الألف المقصورة، فكلمة "ليلا" مؤنثة بمعنى "الليل"»⁽²²⁾. ويضيف: «وإذا عدنا إلى الهاء أو التاء علامة للتانيث في العربية وغيرها من هذه اللغات، وجدنا أنّ هذه العلامة تقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحاً. ومن هنا كان علينا أن نعقد صلة صحيحة بين هذا الفتح وبين الألف مقصورة وممدودة، من حيث كونها علامة للتانيث»⁽²³⁾.

ويضعف هذا الاختيار، ظهور معنى التانيث من خلال (التاء) واضحاً في التنثية، نحو: قائمتان وقامتين، فالفتحة على الميم لا تختلف عن الفتحة على القاف، وحذف (التاء) يؤدي إلى فوات معنى التانيث، ولا نعتقد أنّ المستمع ينصرف ذهنه إلى الفتحة، وإنما إلى التاء في (قائمتان).

ولو سلمنا بأن تكون الفتحة دالة على التأنيث - كما قرّر السامرائي - أليس بالمنطق نفسه أن نعقد صلة بين الفتحة في فاء الكلمة من نحو: حمراء، وصحراء، والألف الممدودة لتكون علامة تأنيث، لأن «كل ما كان من هذا الوزن مكسور الأول أو مضموم، فهو بناء لا يكون للتأنيث أبداً، وما كان مفتوح الأول، فهو بناء لا يكون للتذكير أبداً»⁽²⁴⁾؛ فكلمات نحو: قوباء، خُشاء، علباء، مذكرة، على الرغم من أنها تنتهي بفتحة طويلة وألف ممدودة. وضابط التأنيث أن يكون أولها مفتوحاً.

والذي يبدو، أن الفتحة التي تسبق تاء التأنيث، قد جيء بها في الأصل لغرض صوتي سامي، وهو التخلص من توالي السواكن في كثير من الكلمات المؤنثة، في حال الوقف، نحو: كلب/ كلبت، فحرك ما قبل التاء بأخف الحركات وهي الفتحة، للتخلص من حدة النقل المترتب عن توالي السواكن الثلاث⁽²⁵⁾.

غير أن بعض اللغويين يرى أن «ظاهرة التذكير والتأنيث لا تجري في اللغة العربية على قياس مطرد، وأن المعول عليه في ذلك هو السماع. ومن هؤلاء اللغويين أبو الحسين سعيد بن إبراهيم التستري، من علماء القرن الرابع الهجري»⁽²⁶⁾.

شكل عدم اطراد ظاهرة التأنيث من خلال العلامة لدى بعض الباحثين، معتمداً جعلهم يستبعدون أن يكون وجود هذه العلامات دليلاً على تأنيث الكلمة، وخلوها منها دليلاً على تذكيرها. يقول برجشتراسر: «وأمّا معنى التأنيث بالأخص، فهو كثير الاضطراب، فنراها لا تدلّ على الأنوثة في الأصل البتة؛ وذلك أننا نجد اللغة لم تستخدم التاء لتمييز الذكر والأنثى في الزمان القديم، بل فرقت بينهما بمادة الاسم نفسها»⁽²⁷⁾، ونراه يعمم هذا الحكم على كل اللغات السامية، يقول: «من المحال أن يكون تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث، والتعبير عن هذا **بم اللواحق المستعملة في اللغات السامية أصلياً، بل نضطر إلى أن نفرض أن الأسماء، كانت تقسم في الزمان القديم، وتقسيمها أكثر تفرعا من الحاضر»**⁽²⁸⁾، وهو الرأي نفسه الذي تبناه إبراهيم السامرائي، بقوله: «وكأنني ميال أن أقرّر أن التأنيث بالعلامة طارئ في اللغة العربية من الناحية التاريخية، كما هو طارئ في غير العربية من اللغات السامية»⁽²⁹⁾.

لقد اعتمد برجشتراسر فيما افترضه، على وجود بعض الأسماء المؤنثة بمادة تختلف عن مادة الاسم المذكر، نحو: رجل وامرأة، وحمار وأتان. وهو رأي يكاد يتفق مع ما أورده السيوطي منسوباً للشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليق على المقرب، قوله: «كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: عير وأتان، وجدي وعناق، وحمل ورجل، وحصان وحجر، إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ، وبطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث»⁽³⁰⁾.

تتشارك الأحكام السابقة في أن اللغة العربية واللغات السامية عموماً، قد وضعت لكل اسم مؤنث لفظاً خاصاً، ثم تخلت عن كثير واستبقت القليل. لكن دون الأخذ بما نقله السيوطي، وما افترضه برجشتراسر، وما قرره السامرائي، عقبات:

- وجود بعض الألفاظ المؤنثة بمادتها مقترنة بتاء التأنيث، نحو: نعجة وليوة وناقعة. يقول النحاة إن وجود (التاء) فيها زيادة في البيان وتأكيد على التأنيث⁽³¹⁾. ولسنا ندري مبررات هذا التأكيد، ولا وجه زيادة البيان في زيادة (التاء) هنا.

- ظهور (تاء) التأنيث في تصغير الألفاظ المؤنثة بغير علامة نحو: نعيلة وقديرة. وهذا ما يقوي ما قرره النحاة من أنها مقدرة.

- تفسير الظواهر اللغوية من خلال منهج تاريخي، يفترض تطورها على نحو انتقائي، فالمعاصرون يفترضون في الأصل الأول للألفاظ، أنها بغير علامة، ويستدلون على ذلك بألفاظ نحو: جريح وناشر ومرضع وغيرها؛ يقول إبراهيم السامرائي: «وأكبر الظن أن علامة التأنيث لم تلحق هذه الألفاظ القليلة إلا في حقبة لاحقة للأحقاب الأولى التي لم يسجل فيها هذا الفرق بين المؤنث والمذكر»⁽³²⁾ فالأصل إذن على ما يرجح السامرائي أن اللغة لم تكن تفرق بين مذكر ومؤنث بعلامة.

- لكن أليس من الممكن أن نفترض العكس، ونقول إن خلوّ الألفاظ من علامة تأنيث هو اللاحق، ودليل ذلك أننا نراها حتى في ما اختلف لفظ مؤنثه عن مذكوره. يقول سيوييه: «فكأنهم إنما قالوا: أبوان لأنهم جمعوا بين أب وأبة، إلا أنه لا يكون مستعملاً إلا في النداء إذا عنيت المذكر. واستغنوا بالألم [في المؤنث عن أبة]، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا، فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين، وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد، وكأن مؤنثه أبة، كما أن مؤنث الوالد والدة»⁽³³⁾.

وعلى كل، تبقى هذه مجرد آراء، تستند على الافتراضات والمنطق التاريخي، وليس على الحقائق التاريخية. ونرى أن البحث على هذا النحو عمل لا يتجاوز الرجم بالغيب. والنظر يجب أن ينصب على الدلالة المتحصلة من اختلاف الصيغ، لا على مجرد النظر إلى الشكل وافتراض التطور في أي وضع لغوي.

لقد اعتمد عدد غير قليل من المعاصرين في دراساتهم لمقولة التذكير والتأنيث وغيرها من مقولات النحو العربي على منهج لغوي مقارنة، محاولين أن يجدوا إجابات فاصلة في اللغات السامية، كالعبرية والسريانية والحبشية والأكادية، واعتقدوا أن ذلك كافٍ لتفسير هذه الظاهرة، وهو ما نعتقد أنه بحث في الوجهة غير الصحيحة، لأن ذلك سيخضع اللغة لنظام غيرها، وسيحاكم المطرد من خلال الشاذ والقليل، وسيفسر الظاهرة من خارج اللغة. ولسنا نعترض على الاستئناس بالملح التاريخي، لكننا في الوقت نفسه، لسنا مع اتخاذه حكماً فيصلاً، لأن أكثر نتائجه مبنية على الظن والتوهم.

إن هذا يقتضي إعادة مسالة بعض النتائج التي قدمها القدماء والمعاصرون على سواء، من خلال النظر في دلالة بعض الأبنية التي أوهمت الباحثين بالتناقض تارة، وبالغموض أخرى، بل وحتى اللامنتطق اللغوي.

1-1- بناء فاعل ومفعول:

إن ما كان على صيغة (فاعل) أو (مفعول) من الصفات التي تختص بالمؤنث بغير تاء التأنيث، نحو: حامل وطالق ومرضع، ذات دلالة تختلف عما تثبت فيه الهاء، فنقول: امرأة حامل من الحبل، وامرأة حاملة على ظهرها شيئاً، ونقول: امرأة قاعد إذا قعدت عن المحيض، وقاعدة من القعود، وامرأة طاهر من الحيض، وامرأة طاهرة نقية من العيوب، ففرق بينهما بالتاء لافتراق المعنيين⁽³⁴⁾. فخلوّ الصفة من التاء يقيد دلالتها ويحدد معناها. أما إذا كانت بالتاء فدلالاتها مقيدة بما يأتي بعدها من لفظ يوضح ذلك. وقد غاب هذا الفرق عن إبراهيم السامرائي، حين لم يعبأ بالمعنى، ورد ذلك إلى التطور التاريخي مستشهداً بقول المتنبي:

لَكَ اللهُ مِنْ مَفْجُوعَةٍ بِحَبِيبِهَا قَتِيلَةٌ شَوْقٍ غَيْرِ مُلْحِقِهَا وَصَمًا⁽³⁵⁾

يقول: «ذكر النحويون الأقدمون أن الصفات على بناء فعيل وفعال مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو جديد، وجريح، وطريد وكذوب، وصبور، وعدو. غير أن اللغة في تطورها احتاجت إلى التمييز بين المذكر والمؤنث حتى في هذين البنائين كما تدل على ذلك الشواهد الكثيرة، فصرنا نرى: صديقة، وعدوة، وقتيلة»⁽³⁶⁾.

قد يكون دخول التاء وسقوطها لغير ذلك، كحائض وحائضة، وطالق وطالقة ومرضع ومرضعة، ذلك أنه إذا كان بغير التاء فهو للنسب، كحائض بمعنى: ذات حيض، ومرضع بمعنى ذات إرضاع، ونابل بمعنى ذات نَبَل⁽³⁷⁾. جاء في شرح المفصل: «قولهم حائض وطاق وطامث أي ذات حيض وطاق وطمث في أصح الأقوال وإنما سقطت (التاء) من حائض وطاق لأنه ليس بجارٍ على الفعل»⁽³⁸⁾، لأن اسم الفاعل إذا جرى على الفعل دلّ على الحدوث والتجدد، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ الحج/2. ونحو قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ الأنبياء/81. وما كان بمعنى النسب دلّ على الثبوت، وما ليس جارياً على فعله في التأنيث لا يعمل⁽³⁹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ المزمل/18. ونحو قوله تعالى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ يونس/22. جاء في التسهيل: «الغالب في الصفات المختصة بالإناث، إن لم يقصد بها معنى الفعل ألاّ تلحقها (التاء) لتأديتها معنى النسب، أو لتذكير ما وصف بها في الأصل، أو لأمن اللبس؛ وربما جاءت كذلك صفات مشتركة»⁽⁴⁰⁾. ولهذا لا يقال امرأة مرضعٌ ولدها، لأنه بمعنى النسب، أي ذات رضيع، كفاقد، وحائض، ومطفل، أي ذات فقد، وذات حيض، وذات طفل؛ وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث.

علل الكوفيون سقوط التاء من هذه الصفات بكونها معاني مخصوصا بها المؤنث، فاستغني عن علامة التأنيث. نسب ابن الأنباري إلى الفراء قوله: «هاء تثبت في قائمة وقاعدة فرقا بين المذكر والمؤنث، لأنهم لو قالوا امرأة قائم، لالتبس بقولهم: رجل قائم، فلما كان ذلك كذلك، احتاجوا إلى هاء تفصل بها بين فعل المذكر والمؤنث، ولما قالوا امرأة حائض وطاق وطامث، لم يحتاجوا إلى هاء تفصل بين فعل المذكر والمؤنث؛ لأن المذكر لا حظ له في هذا الوصف»⁽⁴¹⁾. وهو ما عبر عنه مبارك المازن بقوله: «الصفات الخاصة بالأنثى لا تلحقها التاء استغناء بدلالة المعنى عن دلالة اللفظ، فوصفك للمرأة بأنها مرضع، يعني أنها من الجنس الذي يتصف بهذه الصفة دون غيره من الذكور، وأما حين تريد الدلالة على أن المرأة تقوم بفعل الإرضاع، فلا بد من أن تزيد التاء تعبيراً عن تلبسها بالفعل»⁽⁴²⁾.

لكن لابن يعيش رأي آخر خالف به ما ذهب إليه الكوفيّة، وعدّ إسقاط العلامة ممّا يشترك فيه المذكر والمؤنث دليل فساد ما ذهبوا إليه، وأنه ينتقض بقولهم «مرضعة بإثبات التاء، وأن التاء ملحقة مع فعل المؤنث نحو: حاضت المرأة وطلقت الجارية، ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفي فارقا، لم يفترق الحال بين الصفة والفعل»⁽⁴³⁾. واستشهد بقول الأعشى:

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ هَيْفَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ⁽⁴⁴⁾

وهو يقصد أنه لو كان الأمر على ما قالوا، لزم أن تسقط التاء في الفعل كما سقطت في الصفة، فنقول: طلق امرأتك، وحاض جاريتك، وطمث هند، لأن الرجال لا حظ لهم في هؤلاء الأفعال. يرد ابن الأنباري على هذا بقوله: «قولهم ظاهر الفساد؛ لأن التاء فرق فعل. لو أُلقيت التاء من فعلت فقيل: طلق جاريتك، وحاض هند، لزمنا أن نقول في المستقبل: يَطْلُقُ هند، ويحيض جاريتك، وهذا لا يجوز؛ لأن الياء مة المذكر؛ فلا يجوز أن تدخل علامة المذكر في فعل المؤنث، فلما لم تجد بداً من أن نقول في المستقبل: تطلق هند، وتحيض جاريتك، كرهنا أن نقول في الماضي: طلق هند، وحاض جاريتك، فتختلف الفروق والعلامات، ويخالف الماضي المستقبل»⁽⁴⁵⁾.

1-2- بناء مفعّل ومفعّل:

مما لا يدخله تاء التأنيث ما كان على وزن (مفعال) و(مفعيل) وهو من أبنية المبالغة، فقالوا: ناقة ممعاز: إذا كان من عادتها أن يحمرّ لبنها من داء، ويقال ناقة مخراط، إذا كان من عادتها الإخراط، وهو أن يخرج لبنها منعقداً كأنه منقطع الأوتار، وقالو مئناث، إذا كان من عادتها أن تلد الإناث، وكذلك مذكّار، إذا كان من عادتها أن تلد الذكور، ومحمّاق لمن كان من عادتها أن تلد الحمقى⁽⁴⁶⁾.

وقد ذهبوا إلى أنه يكون لمن دام منه الفعل حتى صار له كالألة، فالأصل في (مفعال) أن يكون للألة، كالمفتاح الذي هو آلة الفتح، والمنشار الذي هو آلة النشر، والمحراث وهو آلة الحرث، فاستعير هذا البناء للمبالغة، فعندما نقول: هو مهذار، كان المعنى أنه كأنه آلة للهذر، وحين نقول هي معطار كان المعنى أنها آلة للعطر⁽⁴⁷⁾. ونقول: هي مفتاح خير. ولا يصح: هي مفتاحة خير. ولا هي معطارة ولا مهذارة، فهو بناء لا يقبل التأنيث، ولا يجمع جمع مؤنث سالم لمحا للأصل، فنقول: المهاذير والمعاطير كالمفاتيح والمناشير⁽⁴⁸⁾. ومفعيل أصله (مفعال) غير أنهم نحواً به منحى الإمالة التامة المؤدية إلى الإبدال، كالمعطير للمعطار⁽⁴⁹⁾.

1-3- بناء مفعّل وفاعول:

وكذلك الأمر في (مفعّل)، فالأصل فيه أن يكون للألة، نحو: مبرد، ومسّن، ومعول، وهو بناء استعير للمبالغة فإذا قالوا: هو مقول، كان معناه: هو آلة للقول، قال مصطفى جواد: «وقد بعثت الحاجة إلى استعارة المفعّل والمفعال للمبالغة في صفة الموصوف الذي تهاوت صفته في الفعل المشتقة منه الآلة والأداة، كاشتقاقهم من سحر فلان النار (فلان مسحر حرب)»⁽⁵⁰⁾.

ومن أبنية المبالغة التي لا تؤنث مع المؤنث، بناء (فاعول)، فهو بناء من أبنية أسماء الآلة ويستعمل كثيراً، كالساطر والصابور والناعور والناقور، والخابوف والناجود⁽⁵¹⁾، وهو منقول وليس أصلاً في المبالغة. نحو: سنة جارود أي: مقحطة⁽⁵²⁾.

1-4- بناء فَعُول:

يرى فاضل صالح السامرائي أن بناء (فعول) في المبالغة منقول من أسماء الذوات، يقول: «ونحن مع من يرى أن هذا البناء في المبالغة منقول من أسماء الذوات، فإن اسم الشيء الذي يفعل به يكون على (فعول) غالباً، كالوُضوء والوُقود والسحور والغسول والبخور، فالوضوء هو الماء الذي يتوضأ به، والوقود هو ما توقد به النار، والسحور هو ما يتسحر به، وكذا الفطور لما يفطر به، والغسول ما يغسل به، والسجور ما يسجر به التور»⁽⁵³⁾. وقد استعير هذا البناء إلى المبالغة، فقولنا: امرأة صبور، أي: كأنها مادة تستنفد في الصبر، ونفنى فيه كالوقود الذي يستهلك في الاتقاد ويفنى فيه. وفي قولنا: هو شكور، كأنه مادة معدة للشكر تستهلك فيه، وكذلك الغفور⁽⁵⁴⁾. ومما يستأنس به في ذلك، أن هذا البناء لا يؤنث ولا يجمع جمع مذكر سالم، مراعاة للأصل الذي نقل منه.

1-5- بناء فعّالة وفُعلة وفاعلة:

تأتي المبالغة بزيادة التاء فيستوي في ذلك المذكر والمؤنث، نحو: علامة، ونسابة وهمزة، وراوية. يرى ابن جني «أنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه، قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمانة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أو مؤنثاً»⁽⁵⁵⁾، ودليل ذلك عنده، أنّ الهاء لو كانت لحقت الصفة لأنّ الموصوف بها مؤنثاً، لوجب أن تحذف في المذكر⁽⁵⁶⁾.

وجاء في شرح التصريح: «تأتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية، وإنما أتوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنثة، ولتأكيدها أي المبالغة الحاصلة بغير التاء (ك: نسابة)، وذلك لأن فعلاً يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة، لأن التاء للمبالغة» (57).

أما فاضل السامرائي فيرى أن التاء التي ليست للتأنيث، تحول الوصف إلى الاسمية، أي إلى الذات، تماماً كما حولت التاء ألفاظاً مثل: الذبيحة والنطيحة والضحية، من الوصفية إلى الاسمية (58). فالذبيحة هي ما أعد للذبح من النعم، ونحوه ما جاء من أطعمة العرب كالربيكة، والرغيدة، والصحيرة، والسخونة، فليست الربيكة كل ما يربك، وإنما هي اسم لطعام خاص يطبخ من بر وتمر، والسخينة ليست كل ما يسخن، وإنما هي اسم لطعام خاص تصنعه العرب (59).

جاء في الكشف في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ النمل/75. «سمي الشيء الذي يغيب ويخفي غائبة وخافية، فكانت التاء فيهما بمنزلتها في العافية والعاقبة، ونظائرها النطيحة والرمية والذبيحة، في أنها أسماء غير صفات» (60).

لقد ألمح (فليش) إلى هذه الظاهرة حين عبر عنها بتناسخ الصيغ: يقول: «الحد بين اسم الذات والصفة ليس بيّناً، فالصيغة الواحدة قد تنتج أسماء أعيان، وأسماء معان وصفات، وذلك واضح في الصيغ التي تكاثرت فروعها على نطاق واسع، فهي بذلك خير دليل على اتجاهات اللغة، ومن ذلك صيغ المرتبة الرابعة: فعّال- فَعَال- فُعَال- فَعِيل- فَعُول» (61).

ومثال ذلك أن بعض الصفات الخاصة بالمؤنث لم تعد لها صيغة تعبر عنها، نحو (إمامة)، لأن اسم المصدر قد شغل هذه الصيغة، ومثل طيارة لمن تتولى قيادة الطائرة، لأن الصيغة قد شغلها الآلة في عرف الناس. إن البحث في داخل اللغة وبأدوات اللغة ذاتها، يظهر بوضوح منطوق اللغة الذكيّة التي تضع لكل حالة دقيقة صيغة تعبر عنها تعبيراً يميّزها عن غيرها، ولا نعتقد أن ما جنح إليه كثير من الباحثين متأثرين بالدراسات الاستشراقية، كاف، ليجيب على ما أشكل أمره وبدا للدارسين ضرباً من التناقض والاضطراب. فالأمر إذن، ليس كما قيل: من أن اللغة لم تكن تميز بين مذكر ومؤنث، وأن علامات التأنيث جاءت في حقبة لاحقة لتحديد التمييز بين الجنسين.

2- تاء التأنيث المفتوحة:

تلحق التاء المفتوحة بعض الأسماء القليلة، ويبقى ما قبلها ساكناً، نحو: أخت، و بنت، وهنت، وثنتين، وكلتا. وبذلك فهي تختلف عن التاء المربوطة (الهاء) التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، في أنها تبقى تاء في الوصل والوقف، وهي عند البصريين مشبهة بالأصلية. يقول سيبويه: «وكذلك التاء في بنت وأخت، لأن الاسمين ألقا بالتاء ببناء عمر وعدل» (62) وحملها على تاء عفريت (63)، وخالف الفراء ذلك. جاء في المذكر والمؤنث لابن الأنباري: «قال الفراء بنت وأخت مخالفتان لعفريت، لأن العفريت تقول في تصغيره عفريت، فتجد التاء ثابتة في تصغيره، وتقول في تصغير الأخت والبنت: أختية وبنتية، فتجد التاء تصير هاء في التصغير فبدلك على فرق ما بينهما» (64).

وفي حديث ابن منظور عن (بنت)، يصرح بوضوح أن التاء فيها ليست للتأنيث، يقول: «وليس التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا اللسان، وذلك لسكون ما قبلها، هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح» (65). وقد أوهمت بعض عبارات سيبويه أنه بعدها تاء تأنيث، ومن ذلك: قوله: «فأما بنت فإنك تقول: بنوي من قبل أن

هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة، كما لا تثبت في الجمع بالتاء»⁽⁶⁶⁾. لكن ابن جني عد ذلك من باب ما يُتسمَح به في هذه الصناعة، ولم يحمل قولِي سيبويه على التضاد، يقول: «وجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث، فإنها لما لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث، استجاز أن يقول فيها: إنها للتأنيث»⁽⁶⁷⁾. والرأي نفسه تبناه ابن منظور، يقول: «على أن سيبويه تجوز في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال في بنت: هي علامة تأنيث، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ لأنه أرسله غفلاً، وقد قيده وعلّله في باب ما لا ينصرف، والأخذ بقوله المعلل أقوى من القول بقوله المغفل المرسل»⁽⁶⁸⁾.

وذهب ابن يعيش إلى أن التاء في أخت وبنت مبدلة من اللام التي هي واو، إذ الأصل فيها أخوة وبنوة وهنوة، ووزنها (فَعَل)، ونقلت إلى (فُعَل) و(فَعَل) و(فَعَل)، وعلم التأنيث فيها صيغتها، والمراد بالصيغة نقلها من (فَعَل) إلى (فُعَل) و(فَعَل) و(فَعَل)، وإبدال التاء من الواو، والتاء فيها وإن لم تكن علامة تأنيث فهي جارية مجراها، إذ: الإحاق مختصاً بالموث، ولذلك لم يعتد بها في التصغير، فإذا صغرت عادت اللام المحذوفة⁽⁶⁹⁾. فالصيغة في بنت قامت مقام ابنة. ونسب ابن جني لأبي علي الفارسي قوله: إن بنت ليست من ابن، كصعبة من صعب، وإنما تأنيث ابن على لفظة ابنة⁽⁷⁰⁾.

أما ابن الأنباري، فيرى أن التاء في أخت وبنت هي للتأنيث، يقول: «فأما تاء التأنيث في الأسماء فهي التي تكون في الوصل والوقف تاء، كقولك: بنت وأخت»⁽⁷¹⁾

يتساءل إسماعيل أحمد عميرة معترضاً على كون التاء عوضاً عن الواو المحذوفة، يقول: «لو كانت التاء تعويضاً عن الواو، فلماذا لم يعوض عن الواو المحذوفة في نحو: ابن وأخ، وهن»،⁽⁷²⁾. ويبدو أن هذا كان كافياً لديه ليقرر أن التاء في هذه الألفاظ للتأنيث، إلا أن عدم توالي السواكن لم يستدع الإتيان بالفتحة⁽⁷³⁾. وفي ردّ برجستراسر على رأي للزمخشري حول هذه المسألة يقول: «وذكر الزمخشري أن التاء في "الأخت" و"البنت" أبدلت من الواو، وذلك أنه ظن أن مادتها "أخو" و"بنو" وأن التاء أصلية لام الفعل، قامت مقام الواو»⁽⁷⁴⁾، ويضيف مؤكداً أصالة التاء، قوله: «الأخ والابن من الأسماء القديمة جداً في مادتها مركبة من حرفين فقط، لا من ثلاثة أحرف، وأن التاء وإن لم تسبقها فتحة هي تاء التأنيث»⁽⁷⁵⁾.

ومن الذين ذهبوا إلى أن التاء في هذه الألفاظ للتأنيث، إميل بديع يعقوب، ويستفاد ذلك من قوله: «أما تاء التأنيث فتكون في الاسم نحو: أخت، والفعل نحو: كتبت، والحرف نحو: لعلت، وثمت، ولات»⁽⁷⁶⁾. وهناك من رأى أن التاء غير المسبوقة بفتحة هي الأصل في تاء التأنيث، وأن (بنت، وابن) من الشواهد الأثرية التي حافظت عليها العربية⁽⁷⁷⁾.

ومما جاء على مثل ما ذكرنا بتاء مفتوحة:

2-1- كلتا:

ذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث، والتاء بدل من لام الكلمة، كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها (فَعلى) بمنزلة الذكرى⁽⁷⁸⁾، وأصلها (كَلُوا)، فأبدلت الواو تاء، كما أبدلت في أخت وبنت، وما يدل على أن لام (كلتا) معتلة قولهم في مذكرها (كِلَا): (فَعَل)، ولامه معتلة بمنزلة لام حجا ورضا، وهما من الواو، لقولهم حجا يحجو والرضوان، ولذلك مثلها سيبويه بما اعتلت لامة، فقال هي بمنزلة (شروى)⁽⁷⁹⁾. جاء في الخصائص: «وكذلك القول في تاء ثنتان وتاء ذيت وكيت، وكلتا: التاء في جميع ذلك بدل من حرف علة، كتاء بنت وأخت وليست للتأنيث، وإنما التاء في ذية وكية واثنان وابنتان للتأنيث»⁽⁸⁰⁾.

وعند الجرمي التاء في (كلتا) زائدة للتأنيث، ومثال الكلمة بها (فعلت)، يقول ابن جني: «وأما قول أبي عمر: إن التاء في كلتا زائدة، وإن مثال الكلمة بها (فعلت) فمردود عند أصحابنا، لما ذكر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزداد حشواً إلا في (افتعل)، وما تصرف منه»⁽⁸¹⁾. لكنه يستدرك بقوله: «غير أنني وجدت لهذا القول نحواً ونظيراً. وذلك فيما رواه الأصمعي من قولهم للرجل القواد: الكلتبان، وقال مع ذلك: هو من الكلب، وهو القيادة»⁽⁸²⁾. وبناءً على ذلك لم يستبعد قول الجرمي.

2-2- ثنتان:

هي مؤنث اثنتان والواحد المذكور هو: الثني. قال ابن منظور في الثني: «واحد أثناء الشيء أي تضاعيفه»⁽⁸³⁾، أما عن أصل التاء في ثنتان فيقول: «والمؤنث الثنتان، تأؤه مبدلة من ياء، ويدل على أنه من الياء أنه من ثبتت؛ لأنّ الاثنتين قد ثني أحدهما إلى صاحبه، وأصله: ثني، يدل على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآباء، فنقلوه من فعل إلى فعل، كما فعلوا في بنت، وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افتعل، إلا ما حكاه سيبويه من قوله أسنتوا، وما حكاه أبو علي من قولهم ثنتان»⁽⁸⁴⁾، وإلى ذلك يذهب ابن عصفور، يقول في معرض حديثه عن إبدال التاء: «وأبدلت من الياء على غير قياس في ثنتين لأنها من ثبتت»⁽⁸⁵⁾.

2-3- ذات:

ذهب سيبويه إلى أن أصل هذه الكلمة ثلاثي، وأن التاء عوض عن لام الكلمة المحذوف، فهي على وزن (فعل) في الأصل، واستدل سيبويه على ذلك بأن المحذوف يعود إلى الكلمة إذا نسبت، فقلت: ذوي. قال: «وكذلك الإضافة إلى ذاه: ذوي، لأنك إذا أضفت حذفت الهاء، فكأنك تضيف إلى (ذي)»⁽⁸⁶⁾. وذكر ابن منظور في اللسان، «وقال الليث في تأنيث ذو: ذات. تقول: هي ذات مال»⁽⁸⁷⁾. ويؤكد على أنها للتأنيث بقوله: «فإذا وقفت فمنهم من يدع التاء على حالها ظاهرة في الوقف، لكثرة ما جرت على اللسان، ومنهم من يرد التاء إلى هاء التأنيث، وهو القياس»⁽⁸⁸⁾.

خاتمة

- من الأصول التنظيرية التي اعتمدها النحاة كاختيارات مبدئية في معالجة مقولة التذكير والتأنيث، أن التذكير أصل والتأنيث فرع عليه.
- ظاهرة التصنيف الجنسي تشمل كل الأسماء والصفات، ولا محايد في اللغة العربية.
- البحث في داخل اللغة وبأدوات اللغة ذاتها، يظهر بوضوح كيف أن اللغة تضع لكل حالة دقيقة صيغة تعبر عنها تعبيراً يميزها عن غيرها.
- يمكن تفسير ظاهرة التذكير والتأنيث في بعض الصفات، نحو: مريض، مذكر، صبور.. من خلال دلالة البناء الصرفي.

- لا تزال كثير من مسائل مقولة التذكير والتأنيث، بحاجة إلى البحث والدراسة.

الإحالات والهوامش:

- 1- برجستراسر جوتهلغ، 1994، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة، مصر، ص 112.
- 2- ابن الأنباري (أبو بكر ت 328هـ)، 1981، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، (دط)، القاهرة، مصر، ج 1، ص 51.
- 3- جوزيف فندريس، 1950، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، (د ط)، القاهرة، مصر، ص 127.

- 4- ينظر: ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين ت 643 هـ)، (د ت)، شرح المفصل، عالم الكتب، (د ط)، بيروت، لبنان، ج 5، ص 90.
- 5- السيرافي (القاضي أبو سعيد الحسن ت 368 هـ)، 2008، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، ج 3، ص 485.
- 6- منه: من (من) الاستفهامية، جاء في لسان العرب: «وتقول في المرأة: منه ومنتان ومناة، كله بالتسكين، وإن وصلت قلت: منة يا هذا، ومناة يا هؤلاء». ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين ت 711 هـ)، (1955)، لسان العرب، دار صابر، (د ط)، بيروت، لبنان، مادة (منن)، ج 13، ص 420.
- 7- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط 3، القاهرة، مصر، 1988، ج 4، ص 238.
- 8- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت 286 هـ)، 1994، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (د ط)، القاهرة، مصر، ج 1، ص 201.
- 9- ابن يعيش، شرح المفصل، ج 5، ص 89.
- 10- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 11- رمضان عبد التواب، 1997، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، ط 3، القاهرة، مصر، ص 257.
- 12- إميل بديع يعقوب، 1994، المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، ص 89.
- 13- إبراهيم أنيس، 1992، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 8، القاهرة، مصر، ص 136.
- 14- كارل بروكلمان، 1977، فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، (د ط)، ص 96.
- 15- السيرافي، 2008، شرح كتاب سيبويه، ج 3، ص 48.
- 16- من الآية 72 من سورة الحج.
- 17- من الآية 4 من سورة محمد.
- 18- من الآية 61 من سورة الأنفال.
- 19- من الآية 63 من سورة يس.
- 20- من الآية 94 من سورة يوسف.
- 21- الأنصاري (ابن هشام ت 761 هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (د ت)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، (د ط)، بيروت، لبنان، ج 4، ص 286.
- 22- إبراهيم السامرائي، كانون أول 1985، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، شركة الشرق الأوسط للطباعة، العدد المزدوج 28-29، ص 139-140.
- 23- المرجع نفسه، ص 140.
- 24- المبرد، 1980، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، وزارة الثقافة، (د ط)، القاهرة، مصر، ص 94.
- 25- إسماعيل أحمد عمارة، 1993، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية، دار حنين للنشر والتوزيع، ط 3، عمان، الأردن، ص 48-49.
- 26- ابن الأنباري (كمال الدين ت 577 هـ)، 1970، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، (د ط)، مصر، ص 50.
- 27- برجستراسر، التطور النحوي في اللغة العربية، ص 114.
- 28- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 29- إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، ص 142.
- 30- السيوطي (جلال الدين ت 911 هـ)، 1987، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، (د ط)، دمشق، ج 1، ص 75-76.

- 31- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 5، ص 96.
- 32- إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، ص 135.
- 33- سيويه الكتاب، ج 2، ص 212.
- 34- ينظر: فاضل صالح السامرائي، 2007، معاني الأبنية في العربية، دار عمّار للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، ص 48.
- 35- البيت من الطويل لأبي الطيب في ديوانه، ينظر: ديوان المتنبي، 1983، دار بيروت للطباعة والنشر، (د ط)، بيروت، لبنان، ص 174.
- 36- إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، ص 133-134.
- 37- ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص 48.
- 38- ابن يعيش، شرح المفصل، ج 6، ص 15.
- 39- ينظر: الصبان، (محمد بن علي ت 1206 هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، (د ت)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، (د ط)، ج 2، ص 446.
- 40- ابن مالك (محمد بن عبد الله ت 672 هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، 1967، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (د ط)، القاهرة، مصر، ص 254.
- 41- ابن الأنباري (أبو بكر)، المذكر والمؤنث، ج 1، ص 130.
- 42- مازن المبارك، 2008، من مسالك اللغة في التذكير والتأنيث، مجلة اللغة العربية بدمشق، مجلد 83، ج 2، ص 346.
- 43- ابن يعيش، شرح المفصل، ج 5، ص 102.
- 44- البيت من السريع، للأعشى. من شواهد شرح المفصل، ج 5، ص 102. وفي الهمع (بيضاء) في مكان (هيفاء)، ج 2، ص 49.
- 45- ابن الأنباري: أبو بكر، المذكر والمؤنث، ج 1، ص 134-135.
- 46- ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص 97.
- 47- ينظر: المرجع نفسه، ص 98.
- 48- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 49- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 50- مصطفى جواد، (د ت)، دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، مطبعة أسعد، بغداد، العراق، ص 182. عن فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص 99.
- 51- فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص 102.
- 52- ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، ص 86.
- 53- فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص 101.
- 54- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 55- ابن جني (أبو الفتح عثمان 377 هـ)، (د ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د ط)، القاهرة، مصر، ج 2، ص 201.
- 56- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 57- الأزهرى (خالد بن عبد الله ت 905 هـ)، 2000، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، ج 2، ص 492.
- 58- ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية، ص 106.
- 59- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 60- الزمخشري (أبو القاسم محمود ت 538 هـ)، 2009، تفسير الكشاف، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط 3، بيروت، لبنان، ص 790.
- 61- هنري فليش، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، ص 115-116.

- 62- سيويه، الكتاب، ج 4، ص 166.
- 63- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 64- ابن الأثيري: أبو بكر، المذكر والمؤنث، ج 1، ص 118.
- 65- ابن منظور، لسان العرب، ج 14، مادة (بني) ص 89.
- 66- سيويه، الكتاب، ج 3، ص 262.
- 67- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 200.
- 68- ابن منظور، لسان العرب، ج 14، مادة (بني)، ص 89.
- 69- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 5، ص 121-122.
- 70- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 201.
- 71- ابن الأثيري (أبو بكر)، المذكر والمؤنث، ج 1، ص 199.
- 72- أحمد عمارة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية، ص 74.
- 73- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 74- برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص 51.
- 75- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 76- إميل بديع يعقوب، معجم المذكر والمؤنث، ص 78.
- 77- أحمد عمارة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، ص 54.
- 78- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 55.
- 79- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (كلا)، ج 15، ص 227-228.
- 80- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 202.
- 81- المرجع نفسه، ج 1، ص 203.
- 82- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 83- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ثني)، ج 14، ص 115.
- 84- المرجع نفسه، ص 116.
- 85- ابن عصفور (أبو الحسن علي الإشبيلي ت 669 هـ)، المقرب، 1998، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، ص 536.
- 86- سيويه، الكتاب، ج 3، ص 367.
- 87- ابن منظور، لسان العرب، ج 15، ص 457.
- 88- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- قائمة المصادر والمراجع:**
- إبراهيم السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، شركة الشرق الأوسط للطباعة، العدد المزدوج 28-29، كانون أول 1985.
- إبراهيم أنيس، 1992، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 8، القاهرة، مصر.
- الأزهرى (خالد بن عبد الله ت 905 هـ)، 2000، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان.
- إسماعيل أحمد عمارة، 1993، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية، دار حنين للنشر والتوزيع، ط 3، عمان، الأردن.
- إميل بديع يعقوب، 1994، المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان.
- ابن الأثيري (أبو بكر ت 328 هـ)، 1981، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، (د ط)، القاهرة، مصر.

- ابن الأنباري (كمال الدين ت 577 هـ)، 1970، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، (د ط)، مصر.
- الأنصاري (ابن هشام ت 761 هـ)، (دت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، (د ط)، بيروت، لبنان.
- برجستراسر جوتهلغ، 1994، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة، مصر.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان ت 377 هـ)، (د ت)، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د ط)، القاهرة، مصر.
- جوزيف فندريس، 1950، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، (د ط)، القاهرة، مصر.
- رمضان عبد التواب، 1997، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، ط 3، القاهرة، مصر.
- الزمخشري (أبو القاسم محمود ت 538 هـ)، 2009، تفسير الكشاف، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط 3، بيروت، لبنان.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ت 180 هـ)، 1988، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط 3، القاهرة، مصر.
- السيرافي (القاضي أبو سعيد الحسن ت 368 هـ)، 2008، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر ت 911 هـ)، 1987، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، (د ط)، دمشق، سوريا.
- الصبان (محمد بن علي ت 1206 هـ)، (د ت)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، (د ط)، القاهرة، مصر.
- ابن عصفور (أبو الحسن علي الإشبيلي ت 669 هـ)، 1998، المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان.
- فاضل صالح السامرائي، 2007، معاني الأبنية في العربية، دار عمّار للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن.
- كارل بروكلمان، 1977، فقه اللغات السامية، ترجمه عن الألمانية: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، (د ط) الرياض، المملكة العربية السعودية.
- مازن المبارك، من مسالك اللغة في التذكير والتأنيث، مجلة اللغة العربية بدمشق، دمشق، سوريا، مجلد 83، ج 2، 2008.
- ابن مالك (محمد بن عبد الله ت 672 هـ)، 1967، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (د ط)، القاهرة، مصر.
- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت 286 هـ)، 1994، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (د ط)، القاهرة، مصر.
- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت 286 هـ)، 1970، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب وصالح الدين الهادي، وزارة الثقافة، (د ط)، القاهرة، مصر.
- مصطفى جواد، (د ت)، دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، مطبعة أسعد، (د ط)، بغداد، العراق.
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين ت 711 هـ)، (1955)، لسان العرب، دار صابر، (د ط)، بيروت، لبنان.
- هنري فليش، (د ت)، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تعريب وتحقيق، عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، ط 1، المنيرة، مصر.
- ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين ت 643 هـ)، (د ت)، شرح المفصل، عالم الكتب، (د ط)، بيروت، لبنان.